



المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي  
National Economic and social Development Board

نقطة ضوء

دورية تصدر عن المجلس لتسليط الضوء على مواضيع الساعة

## أزمة سعر الصرف في ليبيا التشخيص والإصلاحات المقترحة



[WWW.NESDB.LY](http://WWW.NESDB.LY)

جميع الحقوق محفوظة  
للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

الإصدار الدوري  
الثاني والعشرون

## الملخص التنفيذي

تشهد ليبيا أزمة حادة في سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية في السوق الموازي، حيث تجاوز سعر الدولار الأمريكي حاجز الـ 10 دينار ليبي في فبراير 2026، في حين يبلغ السعر الرسمي نحو 6.37 دينار بعد التخفيض الأخير بنسبة 14.7% الذي أقره مصرف ليبيا المركزي في 18 يناير 2026، وقد أدى هذا التباين الحاد بين السعرين، والذي تجاوزت فيه الفجوة 60%، إلى موجة تضخمية كبيرة أثرت بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطنين وأشعلت موجة غضب شعبي واسعة.

ورغم الإجراءات التي يتخذها مصرف ليبيا المركزي لاحتواء الأزمة، فإنها تبقى في إطار المعالجات الظرفية قصيرة الأجل، في ظل غياب إطار وطني موحد لإدارة سياسات الاقتصاد الكلي، وضعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية والتجارية.

تكشف هذه الورقة أن الأزمة ليست أزمة سعر صرف فحسب، بل هي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد، يقف في صدارة أسبابها الإنفاق العام ومنه الإنفاق الموازي غير المنضبط، إلى جانب تراكم الدين العام الداخلي الذي بلغ نحو 303 مليارات دينار، وتراجع الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً، وغياب ميزانية موحدة في ظل الانقسام السياسي المستمر، وضغوطات الهجرة غير الشرعية، وتقدم الورقة حزمة من الإصلاحات المقترحة على المديين القصير والمتوسط لمعالجة جذور الأزمة وتحقيق الاستقرار النقدي والمعيشي.

## أولاً: السياق العام للأزمة

شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة من أبريل 2025 إلى فبراير 2026 سلسلة من التطورات المتلاحقة التي أفضت إلى تفاقم أزمة سعر الصرف بشكل غير مسبوق، ففي 6 أبريل 2025 أقدم مصرف ليبيا المركزي على تخفيض قيمة الدينار بنسبة 13.3% ليصبح كل دينار يعادل 0.1349 وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل نحو 5.57 دينار للدولار الواحد، وقد أرجع المصرف هذا القرار إلى الإنفاق المزدوج أي وجود إنفاق موازي كبير، والذي وُلد طلباً إضافياً على النقد الأجنبي بقيمة 36 مليار دولار، وأوصل عرض النقود إلى 178.1 مليار دينار.

غير أن هذا الإجراء لم يحقق الاستقرار المنشود، إذ واصل سعر الصرف في السوق الموازي ارتفاعه التدريجي من نحو 7.44 دينار للدولار في أكتوبر 2025 إلى 7.83 في أغسطس 2025، ثم 8.55 في ديسمبر 2025، وأمام تسارع هذا التدهور، أصدر مصرف ليبيا المركزي في 18 يناير 2026 قراراً بتخفيض ثابن لقيمة الدينار بنسبة 14.7%، ليصبح كل دينار معادلاً لـ 0.1150 وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل نحو 6.37 دينار للدولار رسمياً.

ورغم هذا التعديل، فإن السوق الموازي لم يستجب بالشكل المأمول، بل كسر الدولار حاجز 10 دنانير في 22 فبراير 2026، ليلبغ في بعض الأيام ما يفوق 10 دينار، وقد ترافق ذلك مع ارتفاع حاد في أسعار الذهب عالمياً ومحلياً.

## جدول: مسار تطور سعر صرف الدولار في السوق الموازي

الفترة	سعر الدولار (الرسمي)	سعر دولار بعد (الرسم أو الضريبة)	سعر الدولار (السوق الموازي)	ملاحظات
يونيو 2025	5.45	6.20	~7.50 د.ل	بعد التخفيض الأول
أغسطس 2025	5.45	6.20	~7.83 د.ل	استمرار الضغط
ديسمبر 2025	5.45	6.20	~8.55 د.ل	ارتفاع متسارع
يناير 2026	6.3759	7.45	~9.00 د.ل	قبيل التخفيض الثاني
3 فبراير 2026	6.3759	7.45	~9.03 د.ل	بعد التخفيض الثاني
22 فبراير 2026	6.3759	7.45	10.00+ د.ل	كسر حاجز ال10

المصدر: صفحات متخصصة في رصد التغيير في سعر الصرف في السوق الموازي على منصات التواصل الاجتماعي

## ثانياً: تشخيص أسباب الأزمة

## إطار تحليلي: أزمة سعر الصرف من منظور العرض والطلب على الدولار

يمكن فهم الأزمة الحالية في سعر الصرف من خلال إطار تحليلي يقوم على تحليل جانبي العرض والطلب على النقد الأجنبي (الدولار)، حيث إن الاختلال الحاصل بين محدودية المعروض وتضخم الطلب هو المحرك الأساسي لتدهور سعر الدينار في السوق الموازي.

## جانب العرض: تراجع المعروض من الدولار

يعد مصرف ليبيا المركزي الجهة الوحيدة العارضة للدولار في الاقتصاد الليبي، وهو يعتمد في ذلك بشكل شبه كامل على ما يتحصل عليه من إيرادات بيع النفط. ورغم أن الإيرادات النفطية قد تشهد تحسناً في بعض السنوات بفعل ارتفاع الإنتاج، إلا أن قدرة المصرف المركزي على عرض الدولار تظل محدودة بعدة عوامل هيكلية تضعف جانب العرض وتبقيه دون مستوى الطلب المتنامي، أبرزها:

1. تقلبات أسعار النفط عالمياً: يرتبط حجم المعروض من الدولار ارتباطاً مباشراً بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وأي تراجع في هذه الأسعار ينعكس فوراً على حجم الإيرادات بالعملة الصعبة المتاحة للمصرف المركزي، مما يقلص قدرته على تلبية الطلب المتزايد.
2. عدم توريد كامل قيمة المبيعات إلى المصرف المركزي: تشير البيانات إلى وجود فجوة بين القيمة النظرية لإنتاج النفط والإيرادات الموردة فعلياً إلى حساب الإيراد العام، ما يعني أن جزءاً من عائدات النفط لا يصل إلى المصرف المركزي ولا يُترجم إلى معروض من الدولار في السوق الرسمية.

3. الفساد والممارسات غير المنضبطة في عمليات بيع وتصدير النفط: وما يشوبها من تسربات وممارسات تُقلّص من القيمة الفعلية التي تصل إلى خزانة الدولة وتُضعف العائد الدولارى المتاح.

4. اتساع الفجوة بين الإنفاق والإيرادات: حتى في السنوات التي تتحسن فيها الإيرادات النفطية، فإن النمو المتسارع في الإنفاق العام والموازى يتجاوز بكثير معدل نمو الإيرادات، مما يجعل المعروض من الدولار عاجزاً دائماً عن مجارة الطلب.

هذا القصور الهيكلي في جانب العرض يعني أن المصرف المركزي يواجه ضغطاً مستمراً لتلبية طلب يفوق قدرته على التمويل، ما يُنشئ فجوة دائمة تنعكس مباشرة على سعر الصرف في السوق الموازي.

### جانب الطلب: تضخم الطلب على الدولار

في المقابل، يشهد جانب الطلب على الدولار تضخماً غير مسبوق ناتجاً عن تعدد مصادر الطلب وتنوعها، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

#### 1. الإنفاق الموازي:

يعد الإنفاق الموازي السبب الأكثر تأثيراً وخطورة في تفاقم أزمة سعر الصرف، وهو يمثل نمط الإنفاق العام الذي يتم خارج الترتيبات المالية الرسمية والموحدة، وقد أكد بيان حكومة الوحدة الوطنية الصادر في أبريل 2025 أن حجم الإنفاق الموازي خلال عام 2025 بلغ نحو 59 مليار دينار، كما أشارت بعض التصريحات إلى تجاوزه الـ 70 مليار دينار، وهو ما يعادل خمسة أضعاف ما حُصص للتنمية في الميزانية العامة.

وقد أحدث هذا الإنفاق المزدوج سلسلة من التداعيات المدمرة على الاقتصاد الوطني يمكن تلخيصها في المحاور التالية:

#### أ) التوسع في عرض النقود

أدى الإنفاق الموازي إلى ضخ كميات هائلة من الدينار الليبي في التداول دون غطاء إنتاجي حقيقي، حيث وصل عرض النقود إلى 178.1 مليار دينار وفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي، وهذا التوسع النقدي يولّد ضغوطاً تضخمية مباشرة ويُضعف القوة الشرائية للعملة الوطنية، كما أن مصرف ليبيا المركزي اضطر إلى التعاقد على طباعة 60 مليار دينار إضافية لمعالجة أزمة شح السيولة النقدية في المصارف التجارية، وهو ما يزيد من المعروض النقدي ويعمّق الضغط على سعر الصرف.

## ب) استنزاف الاحتياطيات وتوسيع فجوة سعر الصرف

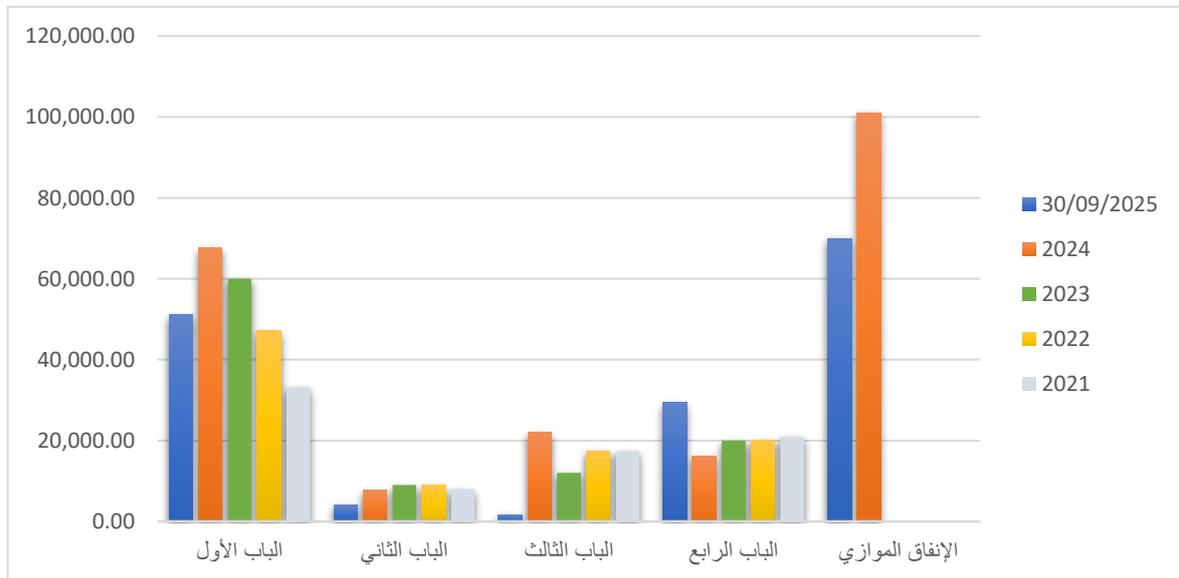
وُلد الإنفاق الموازي طلباً إضافياً ضخماً على النقد الأجنبي خارج المسارات الرسمية، حيث سجل مصرف ليبيا المركزي عجزاً قدره 9.8 مليار دولار وطلباً إضافياً بقيمة 4.4 مليار دولار، ما أضعف قدرة المصرف على التدخل الفعال لحماية الدينار ووسّع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي إلى أكثر من 60%.

### 2. حجم الإنفاق العام:

#### حجم نمو الإنفاق العام حسب الأبواب خلال الفترة من 2021 الى 2025

2021	2022	2023	2024	2025/09/30	أبواب الميزانية
33,065.1	47,139.4	59,998.5	67,618.9	51,038.6	الباب الأول
7,999.1	8,959.9	8,990.5	7,742.0	4,092.0	الباب الثاني
17,390.2	17,464.7	11,999.0	22,000.0	1,715.7	الباب الثالث
20,830.3	20,038.0	20,000.0	16,056.5	29,419.1	الباب الرابع
/	/	/	59,000	70,000	الإنفاق الموازي
<b>85,775.9</b>	<b>127,874.4</b>	<b>125,726.4</b>	<b>172,417.40</b>	<b>156,265.4</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر: مصرف ليبيا المركزي



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

### 3. القدرة الاستيعابية المالية للاقتصاد الليبي:

بناءً على بيانات الإنفاق والإيرادات للأعوام 2021-2025، يمكن قياس القدرة الاستيعابية المالية للاقتصاد من خلال تحليل ثلاثة عناصر رئيسية: نسبة الإنفاق إلى الإيرادات، درجة جمود الإنفاق (خاصة بند المرتبات)،

ومعدل نمو الإنفاق السنوي، هذه المؤشرات مجتمعة تعكس مدى قدرة المالية العامة على استيعاب الإنفاق دون خلق اختلالات تضخمية أو ضغوط على سعر الصرف أو مخاطر استدامة مستقبلية.

في عام 2021 بلغت نسبة الإنفاق إلى الإيرادات نحو 75%، ما وفر هامشاً مالياً مريحاً، كما كانت نسبة بند المرتبات من إجمالي الإنفاق في حدود 41.7%، وهي نسبة مقبولة نسبياً مقارنة بالسنوات اللاحقة، وبناءً على ذلك يمكن تقدير القدرة الاستيعابية المالية في ذلك العام عند مستوى جيد نسبياً، إذ كانت المالية العامة تمتلك مرونة مقبولة ولم تكن الضغوط الهيكلية مرتفعة.

في عام 2022 تحسنت المؤشرات من زاوية الاستدامة قصيرة الأجل، حيث انخفضت نسبة الإنفاق إلى الإيرادات إلى نحو 70% بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية، إلا أن نسبة المرتبات ارتفعت لتقترب من 50% من إجمالي الإنفاق، كما سجل الإنفاق نمواً سنوياً مرتفعاً يقارب 18%، ورغم أن الفوائض المالية وفرت مساحة مريحة، فإن ارتفاع الإنفاق الجاري بدأ يضع أساساً لضغوط مستقبلية، ما يجعل القدرة الاستيعابية في هذا العام جيدة لكنها بدأت تتعرض لاختبارات هيكلية.

أما في عام 2023 فقد ارتفعت نسبة الإنفاق إلى الإيرادات إلى نحو 80%، وتجاوزت نسبة المرتبات 59% من إجمالي الإنفاق، ما يشير إلى ارتفاع درجة الجمود المالي وتراجع المرونة في إعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار أو ضبط الإنفاق، وعلى الرغم من أن معدل نمو الإنفاق كان أقل من العام السابق، فإن تزايد الاعتماد على بند المرتبات قلص من جودة الاستيعاب المالي، لتصبح القدرة الاستيعابية في هذا العام عند مستوى متوسط.

في عام 2024 بلغ الإنفاق المعتمد في الأبواب الأربعة نحو 113.4 مليار دينار، ومع إضافة الإنفاق الموازي البالغ 59 مليار دينار، بالإضافة إلى 40 مليار دينار مبادلة وقود مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الإنفاق الفعلي إلى نحو 214.4 مليار دينار، في المقابل بلغت الإيرادات حوالي 123.5 مليار دينار، ما يعني أن نسبة الإنفاق إلى الإيرادات تقفز من 91.8% إلى نحو 173.6%، وهذا يعكس عجزاً فعلياً يتجاوز 90 مليار دينار، حتى وإن لم يظهر بالكامل في الحسابات التقليدية، عند هذا المستوى يمكن القول إن الاقتصاد تجاوز قدرته الاستيعابية المالية بشكل واضح، إذ إن حجم الإنفاق أصبح يفوق بكثير الموارد المتاحة، ما يولد ضغوطاً تضخمية ونقدية حادة.

أما في عام 2025 (حتى 30 سبتمبر)، فقد بلغ الإنفاق المعتمد نحو 86.3 مليار دينار، ومع إضافة إنفاق موازٍ قدره 70 مليار دينار يرتفع الإجمالي إلى نحو 156.3 مليار دينار. وبمقارنة ذلك مع الإيرادات البالغة 122.3 مليار دينار، تصل نسبة الإنفاق إلى الإيرادات إلى حوالي 127.8%، أي بعجز فعلي يقارب 34 مليار دينار، ورغم أن هذه النسبة أقل من 2024، فإنها تظل أعلى من الحدود الآمنة بكثير، خصوصاً في اقتصاد يعتمد على مصدر إيراد واحد متقلب.

هذه الأرقام تعني أن الفوائض الظاهرية التي ظهرت في الحسابات الرسمية لعامي 2024 و2025 كانت مضللة جزئياً، لأن الإنفاق الموازي وسّع الحجم الحقيقي للسياسة المالية إلى مستوى يفوق قدرة الاقتصاد على الامتصاص، فالقدرة الاستيعابية المالية لا تقاس فقط بغياب العجز الظاهري، بل بمدى توافق الإنفاق مع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ومع استدامة الإيرادات، وعندما يتجاوز الإنفاق 120-130% من الإيرادات في اقتصاد ريعي محدود التنوع، فإن ذلك يشير إلى ضغط مباشر على السيولة المحلية، وارتفاع الطلب على النقد الأجنبي، وتسارع التضخم.

بصورة عامة، الاقتصاد الليبي خلال خمس سنوات من وضع مالي مريح نسبياً إلى حالة اختلال واضح في التوازن المالي، ليس بسبب ضعف الإيرادات فقط، بل نتيجة توسع إنفاقي يفوق قدرة الاقتصاد الريعي

أحادي المصدر على الاستيعاب، خاصة في ظل ارتفاع الإنفاق الجاري والمرتببات والإنفاق الموازي غير المنعكس بالكامل في الحسابات الرسمية.

#### 4. تعدد أسعار الصرف:

شهدت ليبيا خلال الفترة الأخيرة تجسيدًا واضحًا لآثار تعدد أسعار الصرف، إذ لم يكن هناك رقم موحد يُطبَّق على جميع المعاملات، بل تعددت الأسعار بين الاعتمادات المستندية، ومنظومة الأغراض الشخصية، ومخصصات العلاج والدراسة، إلى جانب الفجوة القائمة مع السوق الموازية. وقد أدى هذا التعدد إلى تشوهات في تخصيص النقد الأجنبي، واتساع فرص المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار؛ حيث يقوم بعض المستفيدين بالحصول على العملة بسعر رسمي وإدخالها إلى السوق الموازية لزيادة الضغط على الدينار، في حين يستغل بعض التجار الفرق بين السعر الرسمي والسوق الموازية، فيشترون السلع بالسعر الرسمي ثم يبيعونها وفق السعر الموازي لتحقيق أرباح غير مشروعة. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر الصرف في السوق الموازية من نحو 6.20 دينار للدولار إلى قرابة 10 دنانير خلال أقل من عامين، في مؤشر واضح على تعمق الاختلالات النقدية وتصاعد الضغوط التضخمية وتراجع الاستقرار الاقتصادي.

#### 5. التوسع في منح الاعتمادات المستندية خصوصًا للسلع الكمالية منذ 2021 إلى 2023:

##### تصنيف السلع:

##### أ. السلع الأساسية:

تشمل الغذاء، المشروبات الأساسية، الأدوية، مستلزمات الأم والطفل، وبعض المواد الخام للصناعات الغذائية:

القمح، القمح الصلب، الأعلاف، الدقيق، المكرونة، الزيوت، الأرز، السكر، الطماطم، مواد حية (مواشي)، لحوم مجمدة، مواد غذائية متنوعة، الألبان ومشتقاتها، الشاي، الأدوية، مستلزمات الأم والطفل، مواد خام للصناعات الغذائية، مواد تشغيل للصناعات الغذائية.

##### ب. السلع الكمالية:

تشمل الأجهزة، السيارات، الملابس، الأثاث، المولدات، الأجهزة الإلكترونية، الشوكولاتة، المكسرات، خدمات مالية، معدات ثقيلة، منظفات وخردوات، الفرطاسية، مواد خام للصناعات غير الغذائية، سلع أخرى.

حساب القيم الإجمالية لكل مجموعة (2021-2023)

أ. السلع الأساسية (مجموعها 17 سلعة تقريبًا):

السنة	القيمة الإجمالية (\$)
2021	3,960,859,489
2022	4,027,283,356
2023	5,464,793,116

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أي أن السلع الأساسية ارتفعت بنسبة تقريبًا 38% خلال 3 سنوات.

ب. السلع الكمالية (المتبقية: 15 سلعة تقريبًا)

السنة	القيمة الإجمالية (\$)
2021	6,713,358,381
2022	5,556,416,644
2023	7,456,614,689

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

أي أن السلع الكمالية ارتفعت بنسبة حوالي 11%، مع انخفاض 2022 قبل الارتفاع في 2023. تشير البيانات إلى أن السلع الأساسية تمثل نحو 40.6% فقط من إجمالي الاعتمادات خلال السنوات الثلاث (2023-2021)، في حين تذهب الحصة الأكبر، البالغة حوالي 59.4%، نحو السلع الكمالية والمواد الصناعية غير الغذائية والخدمات، مما يعكس اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل رئيسي على الواردات غير الأساسية، مع تحويل جزء كبير من الموارد المالية بعيدًا عن الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

#### 6. تهريب السلع إلى دول الجوار:

أدى عدم السيطرة على الحدود إلى تهريب السلع المدعومة إلى خارج البلاد، مما خلق طلباً إضافياً على السلع المستوردة لغرض إعادة تهريبها، وبالتالي طلباً إضافياً على الدولار لاستيراد هذه السلع من الخارج وتهريبها إلى الدول المجاورة.

#### 7. تفاقم الدين العام الداخلي

بلغ إجمالي الدين العام الداخلي نحو 270 مليار دينار بنهاية عام 2024، موزعاً بين 84 مليار دينار في طرابلس و186 مليار دينار في بنغازي، بما يعكس تراكم التزامات مالية كبيرة نتيجة سنوات من العجز وتعدد مراكز الإنفاق خارج إطار ميزانية موحدة، وفي 22 ديسمبر 2025، أقر مجلس النواب القانون رقم (6) لسنة 2025 بشأن سداد الدين العام القائم على الخزنة العامة، والذي تجاوزت قيمته 303.4 مليار دينار، ما يشير إلى استمرار تصاعد حجم الالتزامات بدل احتوائها.

غير أن توصيف هذا الدين بوصفه ديناً داخلياً يظل عنصراً جوهرياً في فهم طبيعة المخاطر وحدودها؛ إذ إنه لا يمثل في معظمه التزامات خارجية تجاه جهات دولية أو أسواق مالية أجنبية، بل يتمثل بدرجة كبيرة في أدوات وقيود مالية داخلية، والتزامات مسجلة على مؤسسات الدولة أو تجاه المصرف المركزي والقطاع المصرفي المحلي. وبعبارة أدق، فإن جانباً معتبراً منه هو التزامات بين أطراف محلية داخل المنظومة العامة، وليست ديوناً سيادية خارجية تستوجب سداداً بالعملة الصعبة أو ترتبط بشروط تمويل دولية.

وبالنظر إلى طبيعة هذا الدين وهيكله القانوني، فإن معالجته لا تنحصر بالضرورة في السداد النقدي التقليدي، بل يمكن من الناحية النظرية والمالية النظر في مسارات بديلة تشمل:

- إعادة هيكلة بعض الالتزامات بما يتناسب مع القدرة المالية الفعلية للدولة.
- تسوية جزء من القيود المالية المتبادلة بين الجهات العامة.

- مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية التي نشأت في ظلها هذه الالتزامات.
- إعادة تقييم أو تعديل بعض القوانين والقرارات التي رتب إنفاقًا غير مغطى بإيرادات حقيقية.

هذا لا يقلل من خطورة المستوى الحالي للدين، إذ يظل يشكل ضغطًا تضخميًا محتملًا ويقيد الحيز المالي المستقبلي، إلا أن طبيعته الداخلية تتيح للدولة هامشًا أكبر للمناورة المؤسسية والقانونية مقارنة بالدين الخارجي، شريطة أن تتم المعالجة ضمن إطار إصلاحي متكامل يعيد توحيد المسار المالي، ويعزز الانضباط في الإنفاق، ويربط أي تسوية بخطة واضحة للإصلاح الهيكلي وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

وبذلك، فإن التحدي لا يكمن فقط في حجم الدين، بل في كيفية إدارته وإعادة تنظيمه ضمن رؤية مالية مستدامة تحول دون إعادة إنتاج الحلقة نفسها من العجز والتراكم في السنوات القادمة.

## 8. استنزاف الاحتياطات وتوسيع فجوة سعر الصرف

أدى الإنفاق الموازي إلى توليد طلب إضافي وضخم على النقد الأجنبي خارج القنوات الرسمية، ما فاقم اختلال ميزان المدفوعات وأضعف قدرة مصرف ليبيا المركزي على إدارة سوق الصرف بفعالية.

ويأتي هذا التطور في سياق اختلال مالي مستمر، إذ بلغت الإيرادات النفطية خلال عام 2024 نحو 18.6 مليار دولار مقابل إنفاق عام وصل إلى 27 مليار دولار، ما نتج عنه عجز قدره 8.4 مليار دولار، واستمر المسار ذاته في الربع الأول من عام 2025، حيث بلغ العجز 4.6 مليار دولار (9.8 مليار دولار مصروفات مقابل 5.2 مليار دولار إيرادات)، وأمام هذا العجز المزدوج المالي والنقدي اضطر المصرف المركزي إلى السحب من احتياطياته الأجنبية لتغطية الفجوة ودعم استقرار سعر الصرف.

الأمر الذي وسَّع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي إلى أكثر من 60%، في مؤشر واضح على اختلال التوازن بين العرض والطلب على الدولار.

ورغم أن حجم الاحتياطات لا يزال عند مستوى مرتفع نسبيًا يبلغ نحو 94 مليار دولار (منها 84 مليار تحت إدارة المصرف المركزي)، فإن الاعتماد المتكرر عليها لتمويل العجز والحفاظ على استقرار الدينار يمثل حلاً مؤقتًا غير مستدام. فاستمرار هذا النهج سيؤدي إلى تآكل تدريجي في الاحتياطات، ويضعف قدرة المصرف على التدخل مستقبلاً، ما قد يفضي إلى ضغوط أشد على سعر الصرف وربما إلى تصحيح حاد إذا لم تُتخذ إجراءات مالية ونقدية هيكلية تعالج جذور الاختلال بين الإنفاق والإيرادات وتحدّ من الطلب غير المنظم على النقد الأجنبي.

## 9. تراجع الإيرادات النفطية

فبرغم أن أسعار النفط شهدت ارتفاعًا بنحو 14% خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وبلغ متوسط سعر خام برنت في نهاية فبراير حوالي 72.5 دولارًا للبرميل، إلا أن البيانات المعلنة تشير إلى أن إيرادات شهر يناير لم تتجاوز 1.3 مليار دولار، وذلك في وقت يناهز فيه الإنتاج الليبي 1.3 مليون برميل يوميًا.

ومن الناحية الحسابية البحتة، فإن إنتاجًا يوميًا بهذا الحجم يعادل قرابة 40 مليون برميل شهريًا (1.3 مليون × 30 يومًا). ومع متوسط سعر يقارب 72.5 دولارًا للبرميل، فإن القيمة الإجمالية النظرية للإنتاج الشهري قد تقترب من 2.9 مليار دولار قبل احتساب الخصومات وفروق الجودة وحصص الشركاء وتكاليف التشغيل، وحتى مع افتراض اقتطاع نسب تتراوح بين 20-30% لهذه البنود، فإن صافي التدفقات المفترض يظل أعلى من 1.3 مليار دولار، ما يعزز الحاجة إلى تفسير الفجوة بين القدرة الإنتاجية والقيمة المعلنة فعليًا.

## 10. ضعف التحصيل الضريبي:

بلغت قيمة الإيرادات الضريبية خلال الخمس سنوات الأخيرة نحو 8 مليارات دينار، مقابل إنفاق بلغ 354 مليار دينار، أي ما يعادل 2.26% فقط. ويُعتبر هذا الرقم ضعيفًا للغاية، بحيث لا يكفي حتى لتغطية راتب شهر واحد من بند المرتبات.

## 11. الانقسام السياسي والمؤسسي وضعف أداء المؤسسات

يُلقي الانقسام السياسي المستمر منذ عام 2014 بظلاله الثقيلة على كافة جوانب الاقتصاد، فغياب ميزانية موحدة، وتعدد مراكز القرار المالي، وازدواجية الصرف، وأشار خبراء صندوق النقد في نوفمبر 2025 إلى أن الانقسامات السياسية أدت إلى استمرار الإنفاق غير المقيد وعجز مزدوج على صعيد المالية العامة والحساب الجاري.

## 12. أزمة الثقة والعوامل النفسية

لا يتحرك سعر الصرف في السوق الموازي وفق آليات العرض والطلب التقليدية فحسب، بل يتأثر بدرجة كبيرة بعامل التوقعات النفسية والسلوكية لدى المواطنين والمتعاملين في الاقتصاد، ففي الاقتصادات الربعية الهشة، تلعب الثقة دورًا محوريًا في تحديد اتجاهات السوق، وأي اهتزاز فيها ينعكس سريعًا على سعر العملة.

إن القرارات المفاجئة بتخفيض قيمة الدينار مرتين خلال أقل من عام، إلى جانب ضعف مستويات الشفافية والحوكمة، وغياب رؤية واضحة للسياسة النقدية المستقبلية، كلها عوامل أسهمت في تكوين توقعات سلبية لدى الفاعلين في السوق، هذه التوقعات غدّت موجة مضاربات واسعة، ودفعت الأفراد والتجار إلى التحوّط عبر التحول نحو العملات الأجنبية والذهب كملاذات آمنة، بدل الاحتفاظ بالدينار.

وتؤكد تطورات السوق هذا البعد السلوكي، إذ قفز سعر الدولار في السوق الموازي من نحو 7.78 دينار في أكتوبر إلى قرابة 10 دنانير بنهاية فبراير، وهي قفزة لا يمكن تفسيرها فقط بعوامل تجارية آنية، بل تعكس تسارعًا في وتيرة فقدان الثقة وارتفاع علاوة المخاطر المرتبطة بالعملة المحلية.

## 13. ضعف السياسة التجارية

يغيب عن المشهد الاقتصادي الليبي سياسة تجارية فعالة تواكب القرارات النقدية، في ظل غياب دور واضح لوزارة الاقتصاد والتجارة في ضبط الاستيراد وتنظيم التجارة الخارجية، كما أن استمرار تهريب السلع المدعومة إلى الخارج ينشّط الطلب غير المشروع على العملة الأجنبية ويفاقم الضغط على سعر الصرف.

## 14. أزمة السيولة النقدية

قام مصرف ليبيا المركزي بإصدار قرارات بسحب عملات معينة من التداول كان أولها فئة الخمسين دينار، كما تم سحب الإصدارات القديمة للإصدارين الأول والثاني من الأوراق النقدية فئة العشرين ديناراً، والإصدارات السادس والسابع المعدل من فئة الخمسة دنانير، بالإضافة إلى الإصدارات السادس والسابع والأول من فئة الدينار الواحد، من التداول.

## وكانت الأرقام على الشكل التالي:

الفئة	الإصدار	إجمالي المبلغ الصادر (مليار د.ل.)	المبلغ المسحوب (مليار د.ل.)	الفرق (عملة مزورة أو زائدة) (مليار د.ل.)
50 دينار	الأول	7.0	6.8	-
50 دينار	الثاني	6.5	10.2	3.7
1 دينار	-	0.1	0.0374	-
5 دنانير	-	2.8	2.55	-
20 دينار	الأول	8.0	7.68	-
20 دينار	الثاني	13.44	19.9	6.46

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

وبحسب البيانات المتوفرة، فقد تم سحب ما قيمته حوالي 47.17 مليار دينار ليبي من التداول، تبين أن منها ما يقارب 10.16 مليار دينار كانت عملات مزورة، أي بنسبة تقدر بنحو 21.5% من إجمالي المبالغ المسحوبة.

وقد أسهمت عمليات السحب المكثفة في تعميق أزمة السيولة، في ظل غياب آلية فعّالة لإعادة ضخ الأموال المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى داخله، وذلك نتيجة تآكل الثقة في المصارف، ففي الدورة النقدية السليمة يتجه المواطن إلى التجار لشراء السلع والخدمات، ثم يقوم التجار بإيداع متحصلاتهم النقدية في المصارف للحصول على التحويلات أو الاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع أو الحصول على العملة الصعبة، وبذلك تستمر الدورة المستندية والمالية بشكل طبيعي داخل النظام المصرفي.

غير أن هذه الحلقة تعرضت للاختلال بعد انهيار الثقة، إذ فضّل المواطنون الاحتفاظ بالنقد خارج المصارف، كما اتجه العديد من التجار إلى السوق الموازي للحصول على الدولار مباشرةً بعيداً عن الإجراءات المصرفية المعقدة أو غير المضمونة. ونتيجة لذلك، تعطلت الدورة النقدية الرسمية، وتفاقمت أزمة السيولة، وتزايد الاعتماد على الاقتصاد الموازي على حساب النظام المالي المنظم.

## 15. ضغوطات الهجرة غير شرعية:

بينما تستنزف العمالة الوافدة غير الرسمية والهجرة غير الشرعية نحو 7 مليارات دولار سنوياً عبر التحويلات غير المشروعة حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، وهو ما يمثل ضغطاً إضافياً على احتياطات النقد الأجنبي ويحد من قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات الأساسية أو دعم الاستقرار الاقتصادي، هذا النزيف المالي يعكس ضعف الرقابة على التحويلات المالية والهجرة غير المنظمة، ويزيد من تعميق اقتصاد الظل، ويضعف قدرة السلطات على ضبط السوق وتحقيق التنمية المستدامة.

## 16. مضاربة الأجانب على الحدود:

تنشط عمليات مضاربة يقوم بها أجانب في مناطق الحدود مع دول الجوار، تتمثل في بيع وشراء الدينار الليبي مقابل عملات محلية أخرى، مما يُشكّل ضغطاً إضافياً على العملة ويُسهّم في تذبذب سعر الصرف.

## ثالثاً: الآثار المباشرة على المواطن والاقتصاد

انعكست أزمة سعر الصرف بشكل مباشر وقاسٍ على الأوضاع المعيشية للمواطن الليبي، حيث يعتمد التجار فعلياً على سعر السوق الموازي في تسعير السلع المستوردة، مما يعني أن أي ارتفاع في سعر الدولار ينتقل تلقائياً إلى أسعار السلع والخدمات، وتتضمن الآثار الرئيسية ما يلي:

**تآكل القوة الشرائية:** وفقاً لبيانات مؤشر «هانكي» العالمي للتضخم الصادر في فبراير 2026، احتلت ليبيا المرتبة الرابعة عالمياً ضمن قائمة الدول الأعلى تضخماً، بعدما سجل معدل التضخم السنوي نحو 56.3%، وهو مستوى يعكس تصاعد الضغوط السعيرية واتساع الفجوة بين الدخل الثابتة وتكاليف المعيشة.

وفي ظل هذا الواقع، يعاني الموظفون والمتقاعدون على نحوٍ خاص من التآكل المستمر في القيمة الحقيقية لرواتبهم ومدخراتهم المقومة بالدينار، في وقت تتزايد فيه أسعار السلع الأساسية بوتيرة متسارعة، فالراتب الذي كان قبل عام يغطي احتياجات معيشية محددة، لم يعد اليوم يكفي إلا لجزء محدود منها، ما يعكس تراجعاً ملموساً في القوة الشرائية للأسر.

**ارتفاع أسعار السلع الغذائية والأساسية:** تشهد أسعار المواد الغذائية ومواد البناء والمحروقات والأدوية ارتفاعات متواصلة تثقل كاهل الأسر الليبية، خاصة ذوي الدخل المحدود.

**توسع اقتصاد الظل:** تشجع الفجوة الواسعة بين السعر الرسمي والسوقي على المضاربات والتحويلات غير المشروعة وتهريب العملة، مما يؤدي إلى توسع اقتصاد الظل ويُضعف قدرة الدولة على ضبط سياستها النقدية والمالية، ويُعد معظم الاقتصاد الليبي الخاص جزءاً من هذا الظل، إذ لا توجد بيانات دقيقة أو واضحة تحدد حجمه أو عدد العاملين فيه من المواطنين والمهاجرين، ما يزيد الوضع تعقيداً، خصوصاً في ظل اعتماد الدولة على مورد واحد فقط، وهو النفط، ورغم أن ليبيا تُصنف كدولة ريعية، فإن غالبية السكان يمارسون أنشطة تجارية محدودة تتمثل أساساً في البيع والشراء، دون وجود إنتاج فعلي يمكن قياسه، ما يعكس هشاشة الاقتصاد ويزيد من صعوبة تحقيق التنمية المستدامة أو الاستقرار المالي.

**النمو غير الحقيقي:** يواجه الاقتصاد الليبي حالة من النمو غير الحقيقي فتظهر الأرقام نمواً في الناتج المحلي، إلا أن هذا النمو هش كونه مرتبطاً بالتقلبات السعيرية للنفط ولا ينعكس على قطاعات الإنتاج الحقيقي، مما يفاقم من أزمة الركود التضخمي.

## رابعاً: المقترحات الإصلاحية

### إصلاحات عاجلة (0-3 أشهر)

1. وقف الإنفاق الموازي فوراً وتجميد الباب الثالث: يجب إيقاف جميع أوجه الإنفاق التي تتم خارج الترتيبات المالية الرسمية الموحدة، وتجميد الصرف على باب المشروعات (الباب الثالث) على جميع الجهات دون استثناء، إلى حين الالتزام الكامل بأحكام البرنامج التنموي الموحد الموقع في نوفمبر 2025، ويتطلب ذلك تحديد سقف موحد للإنفاق يلتزم به الجميع، مع آلية رقابية مشتركة يشرف عليها مصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة.

2. التزام المصرف المركزي بعدم التمويل بالعجز واقتصر التمويل على الإيرادات المتحققة فعلياً.

3. إيقاف الممارسات المتعلقة بخلق النقود لتمويل العجز.

4. التأكد من أن المؤسسة الوطنية للنفط هي الجهة الوحيد المخولة بعملية تصدير النفط وبيعه.
5. ضمان إدخال جميع الإيرادات المتحققة من بيع النفط الى حساب الإيراد العام لمصرف ليبيا المركزي.
6. اقتصار منح الاعتمادات المستندية على السلع الأساسية إيقاف منحها للسلع الكمالية خصوصاً الضارة مثل المشروبات الغازية والسجائر تمهيداً لوضع آلية جديدة لمنح الاعتمادات تضمن عدالة الفرص للجميع.
7. تفعيل الفوري للمجلس الأعلى للسياسات الاقتصادية (وفق قرار إنشائه الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 579 لسنة 2024م)، إن دور المجلس في هذه المرحلة يتجاوز التنسيق التقليدي إلى كونه غرفة عمليات سيادية تضمن التناغم التام بين الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية.
8. تنظيم سوق الصرافة واحتواء السوق الموازي: تفعيل حزمة الإصلاحات التي أقرتها لجنة السياسة النقدية في المصرف المركزي، والتي تشمل تنظيم نشاط الصرافة ومكافحة المضاربات، وتوسيع قاعدة المستفيدين من النقد الأجنبي بالسعر الرسمي لتشمل الأفراد والشركات بشكل عادل، مما يقلص الحاجة للجوء إلى السوق الموازي.
9. تعزيز الشفافية وبناء الثقة: إصدار بيانات دورية شفافة ومفصلة من مصرف ليبيا المركزي حول حجم الاحتياطيات ومبيعات النقد الأجنبي وعرض النقود والإنفاق العام، بما يعيد بناء ثقة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين ويحد من المضاربات المبنية على الإشاعات والتوقعات السلبية.
10. حماية الفئات الأكثر هشاشة: اتخاذ إجراءات فورية لحماية المتقاعدين وذوي الدخل المحدود من الآثار التضخمية، سواء من خلال علاوات طوارئ مؤقتة أو سلال غذائية مدعومة أو آليات تعويض أخرى تخفف من حدة الأزمة المعيشية.

### إصلاحات هيكلية (3-12 شهراً)

1. إقرار ميزانية عامة موحدة: يمثل الاتفاق على ميزانية موحدة لكامل البلاد الشرط الأساسي لأي استقرار نقدي ومالي حقيقي، ويجب أن تتضمن هذه الميزانية سقوفاً واضحة للإنفاق موزعة بعدالة على مختلف المناطق، وآليات رقابة صارمة تمنع الإنفاق خارج الإطار الموحد، وقد أكد صندوق النقد الدولي والبعثة الأممية ومجلس الأمن أن هذه الخطوة تمثل أولوية قصوى.
2. معالجة الدين العام بشكل منهجي: وضع خطة زمنية لتسوية الدين العام الداخلي الذي تجاوز 303 مليار دينار، من خلال آلية اقتطاع من إيرادات النفط وإصدار سندات خزانة وأذونات بشروط ميسرة، مع وقف تراكم ديون جديدة عبر ضبط الإنفاق وربطه بالإيرادات الفعلية.
3. إصلاح منظومة الدعم: يشكل الدعم غير الموجه نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لصندوق النقد الدولي، وهو يستنزف موارد ضخمة يستفيد منها المهربون أكثر من المواطنين المستحقين، ويجب التحول تدريجياً نحو دعم نقدي مباشر للمستحقين عبر منظومة إلكترونية شفافة، بدلاً من الدعم العام الذي يشجع التهريب والهدر.

4. تصميم وتنفيذ إطار منهجي لمواءمة السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية) من خلال العمل المشترك بين المؤسسات المعنية بإدارة الاقتصاد الكلي وتفعيل المجلس الأعلى للسياسات الاقتصادية.
5. تطوير سياسة تجارية متكاملة: تفعيل دور وزارة الاقتصاد والتجارة في ضبط الاستيراد ومكافحة التهريب وتنظيم التجارة الخارجية، وربط سياسة الاستيراد بأولويات الاقتصاد الوطني بما يقلل الطلب غير الضروري على العملة الأجنبية.
6. إصلاح النظام الضريبي: اتخاذ إجراءات إصلاحية شاملة للنظام الضريبي، بما يضمن تحديث إدارة الضرائب إعداد قانون إجراءات ضريبية شاملة يوحد الأحكام الإدارية عبر الضرائب الرئيسية ويفعل الامتثال الضريبي

### إصلاحات استراتيجية (1-3 سنوات)

1. تنويع مصادر الدخل: تقليص الاعتماد المفرط على إيرادات النفط من خلال تطوير قطاعات بديلة كالطاقة المتجددة والسياحة والزراعة وتقنية المعلومات، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي.
2. إصلاح القطاع المصرفي وتعزيز الحوكمة: إعادة هيكلة المصارف التجارية وتعزيز الرقابة عليها، وتطبيق معايير الامتثال الدولية، وتفعيل قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يُعيد الثقة في النظام المصرفي الليبي.
3. التوحيد السياسي والمؤسسي: دعم المسار السياسي نحو حكومة موحدة قادرة على إدارة الاقتصاد بشكل متسق، وإنهاء حالة الازدواجية المؤسسية التي تُعد الأصل في جميع الاختلالات الاقتصادية والمالية.

### خامساً: مصفوفة الإصلاحات والمسؤوليات

الإصلاح	الأثر المتوقع	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني
وقف الإنفاق الموازي	تقليص الضغط على العملة	جميع الأطراف المعنية	فوري
مواءمة السياسات الاقتصادية الكلية	ضمان استقرار الاقتصاد	رئاسة الوزراء + مصرف مركزي + وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والتخطيط	3 - 12 شهراً
تنظيم سوق الصرافة	تقليص الفجوة السعرية	المصرف المركزي	1-3 أشهر
وقف تصدير النفط من خارج المؤسسة الوطنية للنفط	تحسن في حجم الإيرادات	المؤسسة الوطنية للنفط	فوري
تدفق الإيرادات لحساب الإيراد العام	تحسن في حجم الإيرادات	المؤسسة الوطنية للنفط	فوري
تعزيز الشفافية	استعادة الثقة	مصرف ليبيا المركزي	1-3 أشهر
حماية الفئات الهشة	تخفيف الأثر المعيشي	وزارة الشؤون الاجتماعية + صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التضامن الاجتماعي	فوري

ميزانية موحدة	ضبط مالي شامل	مجلس النواب و المجلس الأعلى للدولة	12-3 شهراً
معالجة الدين العام	استدامة مالية	وزارة المالية + مصرف ليبيا المركزي	12-3 شهراً
إصلاح منظومة الدعم	تقليص الدعم المهدر	رئاسة الوزراء + وزارة المالية + وزارة الشؤون الاجتماعية	12-3 شهراً
تنظيم الهجرة غير شرعية	تقليص الطلب على السلع والعملية الصعبة	وزارة الداخلية + وزارة العمل والتأهيل + مصرف ليبيا المركزي	12 - 3 شهراً
تنوع مصادر الدخل	تقليص الاعتماد على النفط	الحكومة + القطاع الخاص	1-3 سنوات

## سادساً: الخلاصة والتوصيات

إن أزمة سعر صرف الدينار الليبي بصفة عامة ليست أزمة نقدية بحتة يمكن حلها بمجرد تعديل سعر الصرف الرسمي، بل هي انعكاس مباشر لاختلالات هيكلية عميقة أبرزها الإنفاق الموازي غير المنضبط، والانقسام السياسي والمؤسسي، وغياب ميزانية موحدة، والاعتماد المفرط على النفط، وقد أثبتت التجربة أن تخفيضات سعر الصرف المتكررة دون معالجة الأسباب الجذرية لا تؤدي إلا إلى مزيد من التدهور وفقدان الثقة.

### وعليه، يوصي المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

1. مطالبة جميع الأطراف بالوقف الفوري للإنفاق الموازي والالتزام بالبرنامج التنموي الموحد، باعتبار ذلك الشرط الأول لأي استقرار نقدي.
2. تسريع المفاوضات بين جميع الأطراف لإقرار ميزانية عامة موحدة لعام 2026 تخضع لرقابة مالية صارمة.
3. تبني حزمة إصلاحات متكاملة تجمع بين التدابير النقدية والمالية والتجارية، بدلاً من الاكتفاء بأدوات السياسة النقدية وحدها.
4. تعزيز التنسيق مع المؤسسات الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي... إلخ) للاستفادة من المساعدة الفنية في إعداد وتنفيذ الإصلاحات.
5. اتخاذ إجراءات فورية لحماية المواطنين من الآثار التضخمية، مع التأكيد على أن الإصلاح الاقتصادي لن يتحقق دون إرادة سياسية حقيقية لتوحيد المؤسسات وإنهاء الانقسام.